المملكة المغربيـــة

المبادرة العربية من أجل حكامة رشيدة في خدمة التنمية

الاجتماع الأول لفريق العمل الجهوي حول موضوع " الوظيفة العمومية والنزاهة"، منظم من طرف المغرب بتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية و برنامج الأمم المتحدة للتنمية.

تقريـــــر المغـــــرب

يوليوز 2005

الفـــهـــرس

- ✓ تقديم
- ✓ تذكير بالتوجيهات العامة في ميدان الإصلاح الإداري
- ✓ حصيلة المنجزات
- ✓ أعمال في طور الإنجاز

تقـــديم

المذكرة التالية تقدم التزامات ومنجزات الحكومة في ميدان الحكامة الرشيدة خاصة فيما يتعلق بالإصلاح الإداري والنزاهة .

هذه المذكرة منجزة على ضوء الخطوط التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مع الأخذ بعين الاعتبار التوجيهات المقترحة من طرفها وذلك من أجل التمكن من الحصول على تقرير قابل للمقارنة.

إن المذكرة تتطرق إلى الإصلاحات الأساسية التي قامت بها الحكومة المغربية من أجل تحديث القطاع العمومي والتي تتمحور خاصة حول :

- إعادة التعريف بالمهام المنوطة بالقطاع العمومي على ضوء الدور الجديد للدولة ؛
- تطوير الإدارة الإلكترونية ؛
- إنعاش الموارد البشرية ؛
- تخليق الحياة العامة ؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية .

المذكرة تشير كذلك إلى المنجزات التي حققت في ميدان الإصلاح الإداري والأعمال في طور الإنجاز المتعلقة ب:

- تثبيت الشفافية والشعور بالمسؤولية ؛
- تثبيت جذور القيم ومعايير الأخلاقيات وتخليق الإدارة ؛
- تحسين شروط الولوج لخدمات الإدارة ؛
- تقوية الإطار المؤسساتي للوقاية من الرشوة ؛
- تحسين جهاز المتابعة والتفتيش والمحاسبة .

تذكير بالتوجيهات العامة في ميدان الإصلاح الإداري

التزم المغرب بسياسة واسعة للتحديث من أجل تحقيق نمو قوي ودائم وقائم على ثباثة الإطار الماكرو- اقتصادي وعلى مختلف الإصلاحات الهيكلية. من هذا المنظور، شكل إصلاح الإدارة دائما أولوية بالنسبة للمغرب، تجلى ذلك من خلال مختلف خطابات جلالة الملك والتي تشير إلى ضرورة تقوية الفعالية في الإدارة، وتخليق الحياة العامة ودعم الأخلاقيات داخل الخدمة العمومية .

وهكذا، وفي خطاب ألقي أثناء المؤتمر الوطني حول " دعم الأخلاقيات في الإدارة "، عقد في 29 أكتوبر 1999 في الرباط ، صرح جلالة الملك بأن " مسألة تخليق الحياة العامة، وخصوصا في الإدارة، كانت ولاتزال مسألة أولوية تستأثر بكل اهتمامنا وتسيطر على تفكيرنا .

وكذلك ذكر السيد الوزير الأول ،خلال آخر خطاب له في البرلمان في ماي 2005، بأن إصلاح الإدارة العمومية سيظل من بين الإهتمامات الأولى للحكومة التي ستتابع مجهوداتها من أجل تطوير الإدارة وتحديثها وتحسين جودة خدماتها وكذلك إنعاش علاقاتها مع المواطنين .

إن نظرة المغرب إلى مسألة تحديث القطاع العمومي تهدف إلى تأسيس دعائم إدارة حديثة وفعالة ومسؤولة ومواطنة وقريبة من إنشغالات المواطنين .

ترتكز هذه النظرة حول الأسس التالية :

- إعادة التعريف بمهام القطاع العمومي على ضوء الدور الجديد المنوط بالدولة ، وذلك بحصرها داخل الوظائف الأساسية كالتأطير والتنظيم والتوجية والمراقبة وذلك عن طريق:
  - تغييرات هيكلية تأخذ بعين الاعتبار سياسة اللامركزية والاتمركز والتي تتبنى مبدأ تفويت الاختصاصات والإمكانيات إلى المصالح الخارجية ؛
  - اعتماد مبدأ تحويل بعض الأنشطة إلى فاعلين آخرين غير الدولة لقربها من المواطنين ووضع الآليات القانونية والمؤسساتية المناسبة لذلك.
- تطوير الإدارة الإلكترونية من أجل تسهيل ولوج المواطنين إلى الخدمات الإدارية الأساسية ؛
- إنعاش الموارد البشرية من أجل تأهيلها وتقوية دورها في الإصلاح وذلك من خلال مراجعة منظومات التكوين وتطوير المسارات المهنية وبلورة إطار منهجي لإعادة انتشار الموظفين في مختلف الإدارات؛

- وضع منظومة لتقييم جودة خدمات القطاع العمومي، من خلال وضع آليات للتتبع والتقييم وخلق نظام لمراقبة الفعالية ونسبة تحقيق الأهداف المسطرة ودرجة تلبية رغبات المواطنين؛
- ترشيد الإدارة العمومية، وذلك بالعمل على وضع إدارة قادرة على التحكم في نموها ومصاريفها والتي تقتصر على تحقيق مهامها الأساسية، وذلك بتسخير المهنية والقيم الأخلاقية والعمل بشفافية واحترام قوانين الأخلاقيات على أساس مواثيق حسن السلوك القطاعية، تعرف بمسؤوليات وواجبات الإدارة ورجال الإدارة اتجاه المواطنين؛
- تخليق الحياة العمومية وخاصة العمل على محاربة الرشوة : دعوة إلى التمسك بالقيم الأخلاقية وتفعيل عمل المؤسسات القضائية والإدارية وتحسيس المواطنين بحقوقهم وواجباتهم وبناء ثقافة إدارية جديدة تخدم المواطن ولا تستخدمه؛
- تبسيط الإجراءات الإدارية والقضاء على التعقيدات وتقليص عدد الوثائق الإدارية الملزم بها المواطنون وتحديد، كلما أمكن ذلك، مواعيد تسليم الوثائق الإدارية المطلوبة.

وفي هذا الصدد، اتخذت الحكومة تدابير سريعة من أجل تسهيل الحصول على مجموعة أولى من الوثائق الإدارية الأكثر استعمالا : جواز السفر ووثيقة التعريف الوطنية والوثائق الخاصة بالحالة المدنية، تصحيح الإمضاءات وشهادة المطابقة للأصل.

وتدعيما لهذه الأهداف، ثم اتخاذ تدابير أساسية على مستوى تدبير الأموال العمومية بهدف إنعاش تدبير شفاف للموارد البشرية والمالية من جهة، وتقوية المراقبة حتى يتنامى الحس بالمسؤولية وتدعيم الثقة وحسن السلوك في العلاقات مابين الإدارة والمواطنين من جهة أخرى.

حصيلة المنجزات

1) **تثبيت الشفافية وتقوية الحكامة الرشيدة من خلال :**

- تبني قانون رقم 61/79 المتعلق بمسؤولية الآمرين بالصرف والمراقبين والمحاسبين العموميين؛
- إنشاء محاكم جهوية للمحاسبة مكلفة بمراجعة الحسابات وتدبير الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ؛
- إنشاء مكاتب لتقنين القطاعات الإنتاجية الحرة وفعالة لفرض مبادئ احترام قوانين المنافسة الحرة؛
- تقوية سياسة اللاتمركز واللامركزية، خاصة بعد إصدار الميثاق الجماعي سنة 2002؛
- وضع ميثاق حسن التدبير، والذي يشكل إطارا مرجعيا يهدف إلى تخليق الإدارة وترشيد التدبير العمومي وتقوية الاتصال ؛
- تبني قانون رقم 03/01 حول تعليل القرارات الإدارية ؛
- إعادة تقييم رواتب بعض الشرائح السوسيو مهنية؛
- تحسين الشفافية في تدبير الأموال العمومية خاصة من خلال الانخراط الطوعي في برنامج التقييم للمعايير و النظم من أجل مسايرة المبادئ والمقاييس الدولية في تدبير ميدان المال العمومي من طرف صندوق النقد الدولي ؛
- العمل بمنهجية جديدة للموازنة العمومية ترتكز على النتائج وعلى تبسيط المساطر؛
- تبني إطار قانوني من أجل تفويض تدبير المصالح العمومية؛
- مراجعة الإطار القانوني للمراقبة المالية للمقاولات العمومية ومؤسسات أخرى من خلال قانون رقم 00-69 الصادر في 11 نونبر 2003، والذي يهدف إلى تكوين جهاز متطور وفعال للمراقبة، يسترشد بمبادئ الحكامة في المقاولات. يلزم هذا الجهاز الوحدات العمومية إما بمراقبة قبلية أو بمراقبة مواكبة.

  تحدد نوعية المراقبة حسب الشكل القانوني وجودة تدبير المؤسسة: المنظومة الإعلامية و.منظومة المراقبة والمحاسبة الداخلية؛
- تحويل بعض المؤسسات العامة ذات الطابع الصناعي و التجاري إلى شركات مجهولة الإسم؛
- توحيد وإصدار برامج محاسباتية خاصة ببعض الأنشطة من أجل تحسين الشفافية و الجودة ووفرة المعلومات المالية.

في هذا الصدد ، صادق المجلس الوطني للمحاسبة على:

- المخطط المحاسباتي الوطني؛
- مخطط المحاسبات المتعلق ب: هيئات مالية خاصة، مؤسسات الضمان ومؤسسات القرض ، والتعاونيات والجمعيات .....؛

برامج أخرى لتفويض تدبير الخدمات العمومية بصدد الإنجاز: شركات البورصة والجماعات المحلية وصندوق التقاعد.

- تثبيت معايير تدبير شفاف للملك الخاص للدولة، خاصة من خلال إلزامية اللجوء إلى المزايدة في تأجير أراضي الدولة؛
- تقوية الشفافية في تدبير ومراقبة الصفقات العمومية (مرسوم رقم 2/98/482 الصادر في 30 دجنبر 1998)؛
- تعديل إجراءات تسديد فوائد التأخير الخاصة بالصفقات العمومية وذلك في إطار مرسوم 13/11/203 الذي يحدد آجال دفع مستحقات المقاولات؛
- تفعيل المراقبة القبلية وافتحاص المصالح والمؤسسات العمومية؛
- مراجعة القانون الجنائي (المادة 256/1) من أجل إلغاء المتابعة الجنائية في حق كل من يبلغ عن عملية الرشوة؛
- تبني قانون رقم 79/03، والذي يدعم الإجراءات التي تتيح استرجاع الأموال العمومية المبدرة؛
- تبني قانون رقم 06/99، حول تحرير الأسعار والمنافسة؛
- تبني قانون رقم 15/97، نص قانون بمثابة مدونة لتحصيل الديون العمومية؛
- تبني قانون جديد حول تحديد ديون الدولة وديون الجماعات المحلية؛
- تجديد المنظومة المالية والجمركية: تقوية منظومة التصريح وتعديل مدونة الجمارك والضرائب الغير مباشرة.

2) تحسين شروط الولوج إلى الخدمات العمومية عن طريق:

- وضع إمكانية التصريح والدفع الإلكترونيين للضرائب اعتمادا على قانون المالية لسنة 2005؛
- تسهيل الإجراءات الجمركية: التصريح الإلكتروني للجمارك وإمكانية الدفع الإلكتروني....؛
- وضع منظومة الكترونية لتحديد التعرفة الجمركية بتبادل المعلومات بين الإدارة و المواطنين؛
- وضع تطبيقات معلوماتية للتدبير، خاصة داخل الإدارات ذات الطابع المالي تمكن من الاستقلالية في تتبع التصريحات والاختلاسات والمراقبة عبر الحاسوب؛

- خلق الشبابيك الوحيدة الجهوية (مراكز الاستثمارات الجهوية) التي تساهم في تقليص عدد المتدخلين وتقليص الآجال في مسلسل خلق المقاولات؛
- خلق وتوزيع دليل للإجراءات الإدارية الأكثر استعمالا؛
- تطوير وسائل الإعلام والاتصال داخل الإدارات العمومية (خلق لجنة الحكومة الالكترونية والشروع الفعلي في إنجاز مشاريع الخدمات العمومية عبر الحاسوب؛
- وضع الخدمات الأكثر طلبا من طرف المواطنين عبر الحاسوب (40 خدمة سنة 2004) من بينها: العدل – المالية– الجمارك– القطاعات الاجتماعية؛
- استعمال مواقع الكترونية لنشر دليل الإجراءات الإدارية العمودية والأفقية (275 إجراء).

3) تقوية الإطار المؤسساتي للوقاية من الرشوة وذلك عن طريق :

- خلق " ديوان المظالم " (ظهير 9 دجنبر 2001) من أجل تقوية الهيكل المؤسساتي للمحافظة على حقوق المواطن هذا مع المساهمة في نشر أخلاقيات وثقافة الخدمة العمومية ؛
- إحداث محكمة عليا للقضاء مكلفة بالنظر في العمليات التي تدين الوزراء؛
- إلغاء المحكمة الخاصة للعدل (قانون رقم 79/03) وتفويض اختصاصاته إلى محاكم القانون العام وذلك من أجل توفير شروط محاكمة عادلة، مع استمرار التحلي بنفس الصرامة في معالجة ملفات تحويل وتبذير الأموال العمومية؛
- إعادة تنظيم المعهد العالي للقضاء وإعادة صياغة التنظيم القانوني للمملكة وذلك خاصة عن طريق خلق محاكم إدارية ؛
- تأسيس لجنة لدى الوزير الأول مكلفة بتعديل منظومة الرواتب في الإدارة العمومية من أجل تحديد سلم لرواتب محفزة وأكثر شفافية مرتكزة على الإنتاجية والاستحقاق.

4) إنجاز عملية المغادرة الطوعية للتقاعد :

إجراءات بصدد الإنجاز

1) تقوية المنظومة التشريعية والوقاية من خلال مشاريع مراسيم والهيآت التالية :

- قانون تبييض الأموال ؛
- قانون تطبيق الأحكام ؛
- قانون التحكيم ؛
- إنشاء لجنة للوقاية من الرشوة ؛
- مراجعة منظومة الوظيفة العمومية من أجل وضع قوانين شفافة تحكم المسار الإداري للموظفين .

2) تبسيط المساطر الإدارية :

- اختيار أكثر من 180 مشروع أولوي لوضعه عبر الحاسوب : بطاقة التعريف الوطنية ورخصة السياقة والبطاقة الرمادية والتعليم والعدل والبوابة الوطنية والولايات والجمارك والضرائب والصفقات العمومية والصحة ومراكز طلب المساعدات والبرلمان؛
- تأسيس مركز إداري لطلب المعلومات والتوجيه؛
- وضع منظومة للمراقبة الصناعية والتجارية (إستثمار ، إنعاش ،.....)؛
- وضع شبكة للبنيات التحتية الصناعية، والتكنولوجية ، مطابقة الانتظارات المستثمرين؛
- وضع وتطبيق برامج تأهيل المقاولات.

3) تقوية قدرات القطاع الصناعي والتجاري :

- تطوير المهارات والخبرات الوطنية لدعم الإبداع والبحث؛
- دعم الجمعيات المهنية من خلال إشراكها في تنظيم القطاعات؛
- تأهيل عزف التجارة والصناعة وربط علاقتهما مع السلطات العمومية في إطار اتفاقيات لدعم استقلاليتها؛
- إنعاش الاستثمار كآلية للنهوض بالتنمية الاقتصادية.

4) منظومة الإعلام والاتصال :

- إنشاء خطة توجيهية جديدة تشمل البعد الجهوي ، من أجل الحصول على رؤية منسجمة للتنمية؛
- إنشاء مركز للموارد بهدف تتبع استجابة المصالح الإدارية لطلبات المواطنين ومنحهم المساعدة الضرورية عند الحاجة؛
- وضع تصور لمنظومة تفاعلية من أجل المساعدة على أخذ القرار، تمكن من ترشيد القرارات واستباق العواقب وذلك من أجل الحصول على وسائل فعالة تمكنها من التسريع في اخذ القرار؛
- خلق جهاز معالجة إلكترونية للوثائق والتوثيق الإلكتروني يمكنان من ولوج أسهل إلى الوثائق والربائد الضرورية.

5) الموارد البشرية :

- خلق مرجعية الوظائف والمهارات في الإدارات العمومية ؛
- إعادة انتشار الموظفين بين مختلف مصالح الإدارة؛
- خلق جهاز موحد للتوظيف وتعميم المبارة كوسيلة وحيدة للتوظيف في الوظيفة العمومية .